# الأبعاد الاستراتيجية الإقليمية لمشكلة الطوارق

الكلمة المفتاح : مشكلة الطوارق – ابعاد اقليمية – الاستراتيجية

البحث مستل من اطروحة دكتوراه

م٠م٠فتيان علي مهدي التميمي falimahdi86@gmail.com

ا٠د٠عبدالامير عباس عبد الحيالي dr.abdalamer@yahoo.com

جامعة ديالى /كلية التربية للعلوم الانسانية

## الملخص

مشكلة الطوارق لها ابعادها الاستراتيجية حيث ينتشر الطوارق في صحراء شاسعة الاطراف ، وتعاني هذه الاقلية من تهميش وصعوبة في الاندماج المجتمعي .

ويتوزع الطوارق في خمسة دول افريقية هي ليبيا والجزائر والنيجر و مالي وبوركينا فاسو ، ومن هذه الدول الخمسة هنالك دولتين لم تهتم بهذه الشريحة وقد انتقمت منهم اشد انتقام ، وعدم اعطائهم حقوقهم الا وهي دولتي مالي والنيجر ، وكذلك تم زج قياداتهم ورجالاتهم في السجون والمعتقلات و هذه الدولتين لم تمتلك مقومات الدولة المتكاملة حيث هشاشة الدولة والفساد الاداري وغياب العدالة وكثرة الانقلابات فيها.

كل دولة من دول المنطقة لها مصالحها في دولة اخرى اقليمية ، ويصعب فهم الاستراتيجية الجزائرية في المنطقة فهي تأخذ بالمد والجزر حسب ما يقتضي مصالحها.

وعملت الجزائر على سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق المتواجدين على اراضيها ، وجمعهم في قرى ومدن البلاد وترقية معيشتهم ، وكذلك دمجهم في الحياة السياسية ، وقد خاضت الجزائر ومن منطلق ومبدا حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الازواد ومنذ عام ١٩٩١ ، بين الحركة الشعبية لتحرير ازواد والجبهة العربية الاسلامية للأزواد ، ولغرض وقف العمليات المسلحة.

اما ليبيا فقد لعبت الوسيط الامثل في قضية نزاع الطوارق بمالي ، باعتبار ليبيا تحكمها علاقات متعددة وغير متجانسة مع زعماء الطوارق وحكوماتهم . وكان للرئيس الراحل السابق معمر القذافي تصريح بتاريخ ١٩٨٠/٩/١ عن انشاء دولة طارقية تضم كل قبائل الطوارق المشتتة بين دول الساحل والصحراء ، ومد لهم يد العون من خلال المشاريع التنموية.

اما بالنسبة للمملكة المغربية فكانت توظف مشكلة الطوارق في ادارة علاقاتها النزاعية مع الجزائر ، وذلك للخلاف حول الصحراء الغربية.

واما موريتانيا فكانت تخشى من انضمام المتمردين للفصائل الجهادية الناشطة في دولة مالي الى نقطة استقطاب الشباب في العمل العقائدي والسياسي في داخل الدولة.

## المقدمة

تعد منطقة الطوارق من البؤر ذات الجغرافية السياسية البالغة لحساسية امنية وما تقدمه من تحديات سياسية واجتماعية وامنية في منطقة الساحل الافريقي اذا ما تم ربطها بمختلف الظواهر المرضية العابرة للحدود ومنها الارهاب الدولي و الجريمة المنظمة والتي تجد مناخا ملائما لهذه المنطقة نتيجة الهشاشة لدول المنطقة وعدم قدرتها على توفير ادوات الضبط لمراقبة الحدود في الدول التي يقطنها الطوارق .

ان التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين الدول الاستعمارية لمنطقة الدراسة لم تأخذ في نظر الاعتبار الحدود الانثروبايلوجية للطوارق و في ضل هذا الواقع انقسم الطوارق في رؤيتهم الى موقفين الاول رافض لموقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى اما الموقف الثاني فهو مؤيد للبقاء تحت سيادة الدولة المستقلة شريطة التمتع بالحرية و الحكم والادارة الذاتية و ان كان اغلب الطوارق في الاصل لا يعترفون بفكرة الحدود.

ان منطقة الطوارق تشكل اهمية جيوامنية وفي هذا البحث محاولة لإعادة قراءة مضامين الابعاد الاستراتيجية للدول الاقليمية (الجزائر – ليبيا – مالي –المملكة المغربية –موريتانيا–النيجر –بوركينا فاسو ) في توظيف مشكلة الطوارق في ادارة علاقاتها مع الدول الاخرى .

**تضمنت المقدمة بعض مصطلحات الاطار النظري المتمثلة كالاتي :-**

**اولا :- مشكلة البحث** : ينطلق البحث من تساؤل مفاده : ماهي استراتيجيات الدول الاقليمية في تعاملها مع مشكله الطوارق ؟

**ثانيا:- فرضيه البحث** : يقوم البحث على الفرضية الاتية : تقوم استراتيجيات الدول الاقليمية الى توظيف مشكلة الطوارق في ادارة علاقاتها النزاعية مع الدول الاخرى .

**ثالثا :- مناهج البحث** : تم اعتماد المنهج الوصفي و التاريخي في تحليل الابعاد الاستراتيجية لدول منطقة الدراسة.

**رابعا:- حدود منطقة الدراسة** : تتمثل حدود الدراسة بمناطق انتشار قبائل الطوارق في الدول ( ليبيا ، الجزائر ، مالي ، النيجر ، بوركينافاسو) خريطة (١)، اما الحدود الزمانية فهي من سنة ١٩٥٠ الى سنة ٢٠١٧ .

خريطة (١)

انتشار الطوارق في دول شمال افريقيا

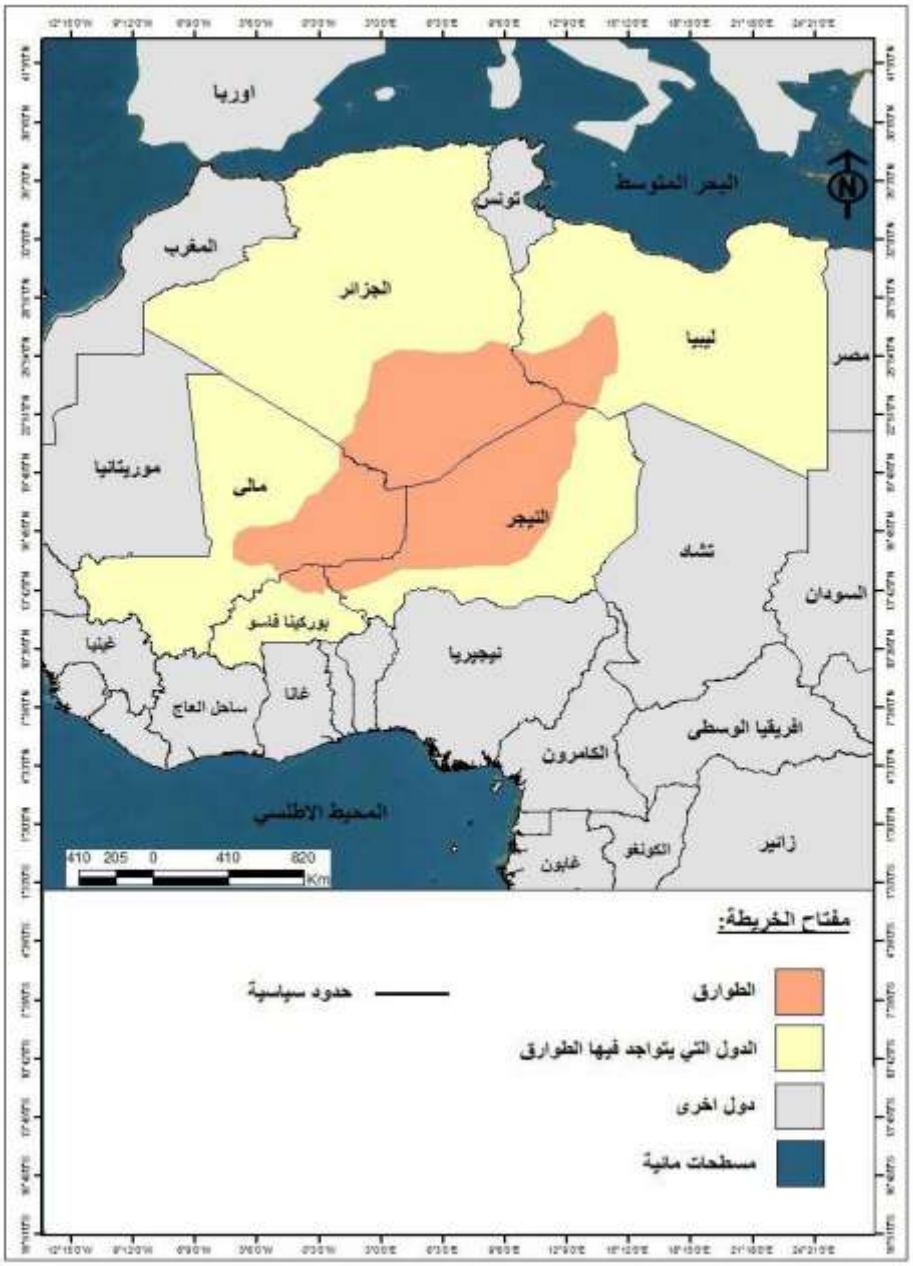


المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على خريطة افريقيا الادارية باستخدام برنامج Arc Gis+ المرئية الفضائية للقمر الصناعي الامريكي ( Landsat+ ETM)

**الابعاد الاستراتيجية الاقليمية لمشكلة الطوارق**

**مفهوم الاستراتيجية " Strategy "**

وهي فن التخطيط للعمليات ذات دلالة عسكرية ، وتطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة فيها ، واختيار الوسائل الرئيسة المناسبة لها ،اذ استخدمت في الحروب القديمة من أجل وضع الخطط المناسبة للإعداد للحرب قبل وقوعها و حماية الدولة من أي هجوم محتمل(١) .

فتعريف كلمة الاستراتيجية بمفهومها العام تختلف على مر العصور وفقا لاختلاف وتطور التقنية العسكرية من عصر لآخر ،وفقاً لطروحات المدارس الفكرية والسياسية لكل مفكر او قائد ،وقد تظهر صعوبات لإعطاء تعريف شامل وجامع لهذه الكلمة ،لان الاستراتيجية في تطور مستمر تبعاً لتطور الاقتصاد والعلوم والسياسة ، والدولة المتكاملة تأخذ وتستفيد من احدث ما توصلت اليه العلوم والتكنلوجيا عند اعداد واستخدام القوات المسلحة في الحرب ،وبذلك نرى كل دولة خلال فترة معينة استراتيجية عسكرية خاصة بها تتوقف على عوامل عديدة ،اقتصادية وسياسية وعسكرية وجغرافية ،والاستراتيجية الفعالة لزوما تبنى على الخبرة والاستفادة من دروس الماضي ،وتكون صياغتها موضوعة في إطار مناسب للمستقبل(٢)، وتعرف الاستراتيجية بأنها مجموعة المبادئ والقواعد التي يتم اعتمادها في اتخاذ القرارات المناسبة في وضع الخطط الدقيقة في تحقيق نتائج ناجحة وللاستراتيجية مبادئ هي :-

- وضع كافة الأهداف التي سيتم تحقيقها .
- الحرص على ان تتميز الاستراتيجية بالمرونة ، أي سهلة التطبيق .
- تعد الاستراتيجية وسيلة من الوسائل المساندة للتخطيط الإداري .
- يجب ان تكون الاستراتيجية شاملة ومتكاملة ، أي لا تفقد أي جزء من أجزاء الخطة التي سيتم تنفيذها .

**أنواع الاستراتيجيات :**

-استراتيجيات الدفاع : والتي تكون مهيأة للتخطيط وكيفية بناء القوة المعتمدة في إمكاناتها والتي لها الباع الطويل في صد الهجمات المحتملة من العدو .

-استراتيجية المنطقة الوسطى : والتي تبلغ فيها الدولة مستوى القوة الكافية للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية ، الا انها لا تصفها في موطن المبادرة على الصعيد العالمي او الهجوم على الاخرين .

-استراتيجية المبادرة : والتي تعمل على تحقيق اهداف استراتيجية قد تقود الى مواجهة صراع مع الاخرين ، ومن هذه الاهداف التي تحددها السياسة باستخدام الوسائل التي تمكنها من تحقيقها ، وتكون اما ، هجومية (غزو- فرض شروط مشددة ) ، ودفاعية (حماية الوطن )(٣) .

**الاستراتيجية الجزائرية :**

تعد مناطق انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافية السياسية البالغة الحساسية امنيا كما تعد ازمة الطوارق من اقدم واعقد التحديات التي تواجه الامن القومي الجزائري، بل ويعد حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر استراتيجية أخرى.

تعد ازمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما برجع تاريخه الى استقلال كل من ليبيا ١٩٥١ ، والنيجر ١٩٦٠ ، ومالي ١٩٦٠ ، وبوركينافاسو ١٩٦٠ ، والجزائر ١٩٦٢ ، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة ، والتي اتفقت على احترام مبدأ (عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار)والمنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٢[٤].

ومن المعلوم والمؤكد ان التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا ، التي كان لها الجزء الأكبر من الصحراء وتابعا لها ، ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراعي الحدود الانثروبولوجية للمجتمعات الافريقية والقبائل الصحراوية ( الطوارق فيما يخص حالة الجزائر).وفي ظل هذا الواقع ، انقسم الطوارق في رؤيتهم الى موقفين : موقف رافض لموقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقيه في الصحراء الكبرى ، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية ، وحتى وان كان اغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد موقع جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر ولا سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا التهميش والقمع ضد سكان الشمال خلال الثمانينات من القرن الماضي ، مما اجبر الطوارق على الهجرة الى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه الجيوش لدولتين النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم[٥].ونتيجة لموقف الطوارق الأخير ، ظهرت مجموعة من حركات الازواد تسمي نفسها حركات تحررية تمردت عن سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها الى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر وفضلا عن ذلك قامت هذه الجماعات بعمليات مسلحة ضد بلدانهم الاصلية وبالتحديد ضد ثكنات عسكرية للجيش المالي في كيد ال ويرجح ان هذه العمليات انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع افراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينات القرن المنصرم او حتى سنة ٢٠٠٦ . ونتيجة لهذه العمليات حصل توتر إقليمي بين البلد المستقل (الجزائر) والبلدان الاصلية للاجئين ( مالي والنيجر ) وكادت ان تؤدي الى انفلات الوضع الأمني هناك والى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد ، وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على

سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى أخرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم[٦].

ومحاولة ادماجهم في الحياة السياسية ، غير ان هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركة الازوادية والحد من نشاطهم المسلح ، لان مالي والنيجر لم تقدما ، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر ، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة ، وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا جعلت الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتهما ، سيما وان الطوارق لم يجدو بديلا عنها امام استمرار تدهور احوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي .

وقد خاضت الجزائر ومن منطلق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الازواد منذ ١٩٩١ ، بين الحركة الشعبية لتحرر ازواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد ، ولغرض وقف العمليات المسلحة ، قامت الجزائر بدبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر ، محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة ، مثل ( لقاء الجزائر العاصمة الأول من ٢٩ الى ٣٠ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩١ ، لقاء الجزائر الثاني من ٢٢ الى ٣٠ يناير / كانون الثاني ١٩٩٤ ، لقاء الجزائر الثالث من ١٥ الى ٢٥ مارس / اذار ١٩٩٢ [٧]ولقاء تمنراست من ١٦ الى ٢٠ ابريل / نيسان ١٩٩٤ ، لقاء الجزائر من ١٠ الى ١٥ ماي / ١٩٩٤ ولقاء تمنراست من ٢٧ الى ٣٠ يناير / كانون الثاني ١٩٩٤ ) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي ٢٦ مارس / اذار ١٩٩٦ ، ونظمت الحكومة المالية على اثره بمنطقة تمبكتو حفل ( شعلة السلام ) واجتمع فيه جميع الفرقاء واتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع ، الا ان عدم احترام الطرفين، المالي والطوارق للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة الى الاضطراب مجددا ولتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة ، لوعي بخطورة النزاع الطوارقي على امنها القومي ، وعلى اثر اشتداد الصراع سنة ٢٠٠٦ قامت الجزائر وساطة اشرف عليها الرئيس الجزائري بوتفليقة شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الافريقية لأمنها القومي وللتجديد الذي يشكله إقليم ازواد بصفة خاصة[٨].

وقد افضت هذه الوساطة الى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في يوليو / تموز ٢٠٠٦ وتحت اسم ( تحالف ٢٣ مايو من اجل التغيير ) ولتجسيد الاتفاق انشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها ، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الامن في المنطقة . وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، نص الاتفاق يقضي الى انشاء صندوق خاص للاستثمار ، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير الى الجماعات المحلية ، وفتح قروض الإقامة مشاريع تنموية وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار ، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة

عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيد ال وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة[٩]، فالمقاربة الجزائرية للتعامل مع الازمات المتكررة للطوارق مع دول الجوار بعاملين ، الأول قناعة جزائرية راسخة بانه اذا لم تحل مشكلة الطوارق فلن يحل الامن والاستقرار في الفضاء الساحلي والصحراوي ، ومن ثم في الجنوب الجزائري ، لان امن الجزائر من امن الساحل والصحراء ، وامن دول المنطقة عموما ، وعليه فان الاعتراف بان الطوارق هم عامل جيوسياسي ، وامني غير دولي في المنطقة امر لا مفر منه ، ومن دون التعاون معهم تستحيل مواجهة التهديدات الأخرى في المنطقة ، وعلى رأسها الإرهاب ، والجريمة المنظمة ، والهجرة السرية ، لانهم الأدرى بالمنطقة ، وبجغرافيتها ، وهم الوحيدون القادرون على تأمين الفضاء الساحلي والصحراوي ، وعلى ضمان استقرار هذه المنطقة الشاسعة الرابطة بين شمال افريقيا وجنوبها ، اما العامل الثاني فيرتبط بالمقاربة الطوارقية في حد ذاتها فالطوارق ، وان كانوا لا يريدون الحاق الضرر بسيادة دولتي مالي والنيجر ، فانهم نظرا لتاريخهم ،وتكوينهم البشري يفضلون إقامة نظام فيدرالي يربطهم قانونيا بباماكو ، ونيامي ، لكن لا يسمح لهم بالانفتاح ، والاندماج اقتصاديا واجتماعيا بالمغرب العربي ، وبالخصوص الجزائر[١٠].

وقد اثمرت الجهود الجزائرية بمساعدة بعض الدول الفاعلة في المنطقة الى وصول توافقي ينهي حالة التمرد ، وهو ما يجنب المنطقة صراعا طويل الأمد ، وله تبعات إنسانية على سكان المنطقة وعلى معظم الدول الإقليمية والمجاورة لدولة مالي وخصوصا الطوارق الذين يمثلون غالبية السكان في ازواد ، وعرف هذا الاتفاق باتفاق تمنراست[١١].

ومنذ ذلك الحين والى يومنا هذا بقيت الجزائر ترعى بشكل حصري اتفاقيات السلام السابقة جميعا والموقعة بين اطراف الصراع ، وذلك لان الجزائر تعد قوة عسكرية إقليمية ، ولديها القدرة للتأثير على الأطراف الفاعلة في مناطق الطوارق ، وكما يمكن ان يكون لها بالفعل الدور الرئيس في تطور الازمة في بعض الدول الإقليمية التي يتواجد فيها الطوارق.

اذا فان الاستراتيجية الجزائرية ترتبط بطبيعة التهديدات الأمنية ، ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر ، فهي ترفض رسميا انفصال شمال مالي ، وقيام دولة مستقلة في ازواد يزيد من النفوذ الإقليمي والدولي للجزائر ، وبشكل كبير ولهذا تبنت الجزائر استراتيجية المبادرة بعدم تدخل الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء عن طريق العمل الجاد مع الدول الإقليمية وهذا يشكل تحديا للاستراتيجية الامريكية وذلك من خلال مبدأين أساسيين هما :

أولا : في حالة نجاح الجهود الجزائرية والإقليمية في الحد من التهديدات الأمنية او التقليل من حدة انتشارها ، فان ذلك سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني وفي ضوء ذلك ستنفذ الولايات المتحدة الامريكية مبررها للتدخل .

ثانيا : اذا تعاونت كل دول الساحل الافريقي مع الجزائر سيأتي بنتائج إيجابية ، ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار ، فأنها لن تكون بحاجة الى التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ، وهكذا رفضت الجزائر دائما ان يكون هناك أي تدخل اجنبي في شؤونها الداخلية ، وكذلك رفضت الجزائر لطلب فرنسي ، وبريطاني يقض باستغلال مجالها الجوي لضرب ورصد الجماعات الإرهابية المتقدمة في ازواد في شمال مالي[١٢].

**الاستراتيجية الليبية :**

للساحل الافريقي عمقا حيويا والتي تتبناه الاستراتيجية الليبية ، ولقد اهتمت الحكومة الليبية بالمجال الساحلي والصحراوي ، وطرح عدد من المبادرات السياسية والتي حرص عليها القذافي منذ وصوله للسلطة عام ١٩٦٩ ، وكانت هذه المبادرات تحت زعامته ، واخرها انشاء منظمة إقليمية اطلق عليها تجمع الساحل والصحراء ، يشرف عليها شخصيا ، ويدفع كامل تمويلها[١٣]، ولقد شكلت في عام ١٩٨٩ ، الانطلاقة الفعلية لهذا التجمع ، قمة طرابلس المتكونة من خمسة دول هي ( مالي ، النيجر ، تشاد ، السودان ، بوركينافاسو ) ، وتم اقناع مصر والمغرب بالانضمام لهذا التجمع من قبل الحكومة الليبية ، وليتسع شيئا فشيئا بانضمام دول القارة ، ويشمل مختلف جهاتها وهذا ما كان يريده الرئيس السابق القذافي[١٤]، الا ان دولة الجزائر اقنعت للانضمام لهذا التجمع ، وبالرغم من ان الجزائر تربطها حدود برية مع دولتين افريقيتين أساسيتين في الساحل الافريقي لا تمتلك منافذ بحرية ، وكذلك موقع الجزائر وسط الصحراء ، كل هذه العوامل ، او المؤشرات لم تجعل الجزائر عنصرا مهما وفاعلا في هذا التكتل الاقتصادي ، وهذا ما يبرر على انه يدخل ضمن الصراع الموجود بين الدولة الليبية والدولة الجزائرية ، وفي كيفية إدارة الصراع في منطقة الساحل الافريقي ، فالغرض الأساسي من انشاء هذا التجمع الاقتصادي الذي بادر اليه نظام القذافي هو لكسر العزلة الدولية ، اثر صدور قرار مجلس الامن عقب ازمة لوكربي[*] ، والبحث عن بيئة إقليمية كبديل عن البيئة الدولية ، ومن ثم عملية التمهيد لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة ، ومن جهة أخرى أراد القذافي ان يكون صمام الأمان في منطقة الساحل الافريقي ، وان أي تسويه يجب ان تكون مدعومة منه ومن خلاله ، وذلك قام باحتضان جميع حركات التمرد الموجودة في منطقة الساحل الافريقي ، ودعمها ، وبالأخص حركات الطوارق الموجودة في كل من دولتي مالي والنيجر ، وان الطوارق قد نظروا الى ليبيا القذافي بوصفها جبهة خلفية في الصراع مع الحكومة المركزية في باماكو ، فالعقيد معمر القذافي دار ظهره للعمق العربي ، واستدار للعمق الافريقي ، وسبق وانه دعم الكثير من حركات التمرد في افريقيا ، ولهذا تحول القذافي الى ملاذ امن للمتمردين الطوارق منذ ان شتتهم موجات الجفاف التي ضربت الساحل الافريقي والصحراء في مطلع التسعينات ، وحاول القذافي دائما لعب الوسيط الأمثل في قضية نزاع الطوارق بمالي باعتبار ان ليبيا تحكمها علاقات متعددة و متجانسة مع كل زعماء الطوارق وحكوماتهم بهدف منع الجزائر من الانفراد بالمسألة لوحدها ، ولعب دور حاسم في

القضية الطارقية وتطوراتها ، وقد بدأ هذا الاهتمام منذ الثمانينات في مؤتمر ( الخمس * ) بتاريخ ١/٩/ ١٩٨٠ حينما صرح القذافي عن انشاء دولة طارقية تظم كل قبائل الطوارق المشتتة بين دول الساحل والصحراء ، ومد لهم يد العون من خلال المشاريع التنموية التي اطلقها وحتى جلبهم الى حدود ليبيا ، باعتبارهم مواطنين عرب اصليين بهدف حمايتهم ، خاصة ان هذه الفئة عانت من ممارسة الأنظمة في مالي والنيجر وفي هذا الصدد يقول القذافي[١٥].

ان الطوارق قبائل عربية ، وان ليبيا لن تسمح بإبادتهم ، واستطاع الرئيس الليبي السابق من استغلال هذه الفئة ، وذلك لظروفها الاجتماعية والاقتصادية ولصالحه في حروبه وذلك بفتح لهم معسكرات لتدريب المقاتلين الطوارق وهذا بدأ في عام ١٩٨٠[١٦].

وكان هناك تحركا للنظام الليبي في ( ازواد ) شمال مالي وهو مغايرا تماما للتحرك الجزائري والذي تحكمه النظرة الأمنية من التخوف وامتداد الازمة الى جنوبها لانه منبثق من التهديدات على الصعيد الأمني والاستراتيجي من التمرد الأمريكي في المنطقة خصوصا بعدما كانت علاقات ليبيا تشهد بعض من التوتر ، لذلك باشرت بممارسة الضغوط على قادة الطوارق من اجل تطبيق اتفاقيات سلام مماثلة للاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر مع اطراف النزاع ، أي بمعنى مساهمتها في دعم مشروعات تنموية عرقت بمشروع ( مارشل٤ ) في الصحراء ، واطلاق ميثاق تمبكتو (١٩٩٣)[١٧] الذي دعا للتنمية من اجل السلام ، ودخولها على خط التفاوض الذي ترعاه الجزائريين حركة التحالف الديمقراطي والحكومة المالية اكثر من مرة ، ومحاولة سحب ملف القضية من الدبلوماسية الجزائرية التي عملت لفترة طويلة على حل النزاع مما اثر على العلاقات بين البلدين .

وقد بلغ التنافس ذروته في عام ٢٠٠٥ حول سبل التوصل محل النزاع ، مما أدى الى كل دولة بالتسابق في استقامة المفاوضات ، واستحالة أطرافها بشتى الوسائل وبكل الطرق الى حد ارشاء الزعيم باهانفا من طرف معمر القذافي على حد تعبير الصحف الجزائرية[١٨].

وما زاد في توتر العلاقات الدبلوماسية كذلك ، هو الهجوم على مدينة كيد ال آنذاك سنة (٢٠٠٥) الذي اعتبرته ليبيا مدعوما من قبل السلطات الجزائرية لارغامها على سحب قنصلها من كيد ال ( موسى كوفي ) .

ولقد نجح معمر القذافي اثناء خطابه من نفس السنة في دعم دولة الطوارق في الصحراء ، وهو عاملا مؤثرا في تغيير وجهة الوفود المالية الى الجنوب الليبي في الوقت الذي كانت فيه الجزائر على موعد مع مفاوضات جديدة في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ ، وتم الاتفاق من الطرف الليبي وعناصر التحالف الديمقراطي والتوقيع في ٣/٤/٢٠٠٨ على بروتوكول اتفاق طرابلس، وفي البيان المشترك الذي صدر بعد المحادثات التي جرت بواسطة القذافي والتي كان ابنه يرأسها ، جاء فيه[١٩].

- وقف اطلاق النار .
- وقف الاعمال الحربية .
- وفي إجراءات أخرى تفاصيل خطة لتطبيق البروتوكول تم فيها :-
- مناقشة قضية الاسرى .
- تخفيف الإجراءات العسكرية في الشمال .

وفي خطوة أخرى تم تسليم ( ٤٤ ) اسيرا من القوات النظامية المالية الى مالي . لقاء ٢٠٠٩/٤/١٨ : تم هذا اللقاء مع القذافي في غاو ، وحث الطوارق فيه الى نبذ العنف من اجل دعم التنمية في بلادهم .

ولقاء ٢٠٠٩/١٠/٧ : وتم فيه اعلان السلام الكامل بين القبائل في مدينة سبها الليبية[٢٠].

ان التنافس الجزائري الليبي في المنطقة بدأت تخف اوزاره وبعد ان تغيرت نظرة القذافي وتخليه عن فكرة انشاء دولة الصحراء النابعة من نظرته من فكرة التهديد الخارجي ، وعلى ضوء هذا حذر القذافي قيادات قبائل الطوارق في اجتماع بامكو٢٥ سبتمبر ٢٠١٠ من ان الاستمرار في التمرد سيعرض بلادهم الى تدخلات اجنبية ، ووعد بتقديم المساعدات في مجالات التنمية[٢١].

ولقد اخذت ليبيا على عاتقها بعدم تصعيد المواقف بينها وبين الجزائر فقدمت توضيحات الى الجزائر مفادها ان كل الاتفاقيات التي تمت ستكون تحت مراقبة لجنة متابعة اتفاقيات الجزائر ، وان الجزائر اكدت متابعة الموقف باهتمام بالغ في شمال مالي ، وانها ستواصل وساطتها بين السلطات المالية والمتمردين الطوارق[٢٢].

وعقب انهيار معمر القذافي في انتفاضة شعبية دخلت منطقة الساحل الافريقي والصحراء منعطفاً خطيراً، ففي الوقت الذي خففت فيه شوكة حركات التمرد في السودان ، وبالأخص في إقليم دارفور المتاخم للحدود الليبية قويت شوكة حركات التمرد في مالي ، بفضل السلاح الذي تم الحصول عليه من مخازن أسلحة الجيش الليبي ، وعودة العناصر من الطوارق التي كانت تقاتل الى جانب الراحل معمر القذافي[٢٣].

**استراتيجية مالي :**

تبدو أفاق التسوية في مالي قاتمة ، فتفاقم الازمة تزداد يوماً بعد يوم ، فتصبح التداعيات بالنسبة للبلدان المجاورة أشد سوءاً ، فشمال افريقيا ليس محصناً أمام العوامل المخلة بالأمن التي تنطلق من شمال مالي ، حيث تسببت الازمات العالمية والأثنية والحكومية والبيئية باضطرابات تجاوزت في حدتها حركات الطوارق التمردية أو الانقلابات المعتادة في غرب أفريقيا .

لقد ساهمت الردود الوطنية والاقليمية والدولية في كبح الفوضى في مالي ، الا انها لم تؤسس لاستقرار دائم ، ولم تظهر بعد حلول حقيقية طويلة الأمد ، فان تعاظم الازمة يزيد من حدة التأثيرات الأمنية التي يمكن أن تترتب على بلدان شمال افريقيا .

فقد تدفق الماليون عبر الحدود ، وأصبح عشرات الالاف منهم لاجئين في البلدان المجاورة ، كما أن ما يواجه الطوارق من تقلبات في اوضاعهم تتأرجح بين اعلان استقلال ازواد وبين المعاملة التعسفية على يد الجيش المالي ويطرح مجدداً تساؤلات عن مصير هذه المجموعة التي تمتد شمالاً وصولاً الى الجزائر وليبياً .

تعد دولة مالي ضعيفة امنياً ، وفشلت الدولة في خلق نظام يضمن المساواة في الحقوق والواجبات ، وتعاني من فوضى عارمة وعدم الاستقرار وسوء الاحوال الاقتصادية ، وهذا يرجع لعدم قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من جهة ، وعدم القدرة في التحكم في الاوضاع الأمنية من جهة اخرى ، فمن الناحية السياسية فشلت تلك الدولة في تحقيق سلطتها على اراضيها ، وهذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل أهمها ، نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية ، ومع انتشار الفساد السياسي ، وضعف الاداء المؤسساتي واستحالة بناء اليات للوقاية من التداعيات الاكثر مباشرة ، التي تواجهها منطقة شمال افريقيا ، اقليمية الطابع ، فقد انعشت أزمة مالي من جديد النشاط الارهابي في بلاد المغرب العربي ، لتتحول مالي اكثر فأكثر الى موقع أساسي مرتبط بالإرهاب في شمال افريقيا سواء من خلال تأمينها ملاذاً امناً للإرهابين أو معقلاً للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لنشاطهم ، مع تسليط الضوء في الآونة الاخيرة على اتساع النشاط الارهابي باتجاه المغرب العربي ، اما التأثير الثاني الأساسي فيتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة .

يبدو أن عدم الاستقرار في مالي افسح المجال أمام المهربين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورط اصلاً في المشكلات الاقليمية والعالمية للإتجار غير المشروع بالمخدرات والاسلحة والبضائع والاشخاص ، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب ، كما تعاني بلدان شمال افريقيا من تحديات ديموغرافية بسبب الازمة في مالي .

وللوضع المأساوي الذي عاشه في شمال مالي وهذا جرى عام ٢٠١٢ م بعد ضعف حكومة مالي ، وسيطرة القبائل الطوارقية على الاسلحة العائدة للنظام الليبي السابق وتحويله الى شمال مالي وقاموا بثورة عارمة وتمرد كبير ضد الجيش والسلطة حصدت ثمارها بالسيطرة الكاملة على اقليم ازواد ، واعلان الاستقلال من طرف واحد فقط ولم يعترف بهذا الاستقلال من اي دولة خارجية أو اقليمية والى يومنا هذا .

**استراتيجية المملكة المغربية :**

تقوم استراتيجية المملكة المغربية الى توظيف مشكلة الطوارق في إدارة علاقاتها النزاعية مع الجزائر ، فحالة عدم الاستقرار في العلاقات المغربية والجزائرية دفعت الأولى الى البحث عن السبل التي يمكنها من دفع الجزائر الى تغيير استراتيجيتها بقضية الصحراء الغربية ، او على الأقل اضعافها[٢٤]فتم اللجوء الى مشكلة الطوارق وتوظيفها في هذا المسار وذلك بدفعهم الى الانفصال عن الجزائر ، وقد صرح ملك المغرب السابق الحسن الثاني في هذا السياق ، ومفاد هذا الصريح بان اذا واصلت الجزائر دعمها لأنشاء دولة صحراوية أرى لا يوجد هناك مانع من دعم الطوارق والمطالبة باستقلالهم[٢٥] .

اذن فليس من المستبعد احياء هذه المقولة في الوقت الراهن ، واستعمال ملف الطوارق كورقة ضغط على الجزائر لتقديم تنازلات في قضية الصحراء الغربية ، وحتى قضية الحدود بين دولتين ، فمن منظور قوي دفعت الجزائر الكثير من الشبان الطوارق الى الانخراط في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ، وواد الذهب ، وللرد على هذا قام المغرب بدعم ، وتأسيس المؤتمر المحلي الوطني لتحرير ازواد ، واستقلال المغرب فيما بعد كسبيل لفتح جبهة جنوبية على الجزائر بعد الانفراج الذي حدث في القضية الطوارقية نتيجة الوساطة الجزائرية التي توجت باتفاقية الجزائر عام ٢٠٠٦ ، فالمغرب يرى في قضية الطوارق عاملا لكسر الدعم الجزائري ، والليبي للبوليساريو وكما وجد فيها فرصة كي يظهر على انه مؤيد للقضايا العدالة بعد ان صورته الجزائر انه عدو لحركات التمرد في العالم نتيجة عقدته مع البوليساريو[*]، وان المشكلة بين المغرب والجزائر تعود الى سنة ١٩٧٥ ، وهي السنة التي قررت فيها اسبانيا الانسحاب من الصحراء الغربية ، بعد تنامي الشعور القومي الوطني لدى الصحراويين ، وتصاعد حركة الاستقلال في العالم وخصوصا في افريقيا ( المغرب ، الجزائر ، مصر ، السودان ، وغيرها ) وتحت ضغط حرب العصابات التي شنتها المقاومة ضد القوات الاسبانية ، حتى استقلت هذه الصحراء بفضل الوطنيين في ذلك العام[٢٦].

المغرب تدعي ان الصحراء الغربية هي ارض مغربية منذ القدم ، وقد قدمت ادلة تعتبر فيها الصحراء وموريتانيا ارض مغربية ضمن ما كان يعرف بالمغرب الكبير ، وموريتانيا تدعي ان الصحراء الغربية هي ارض موريتانيا تريد استعادتها .

والطرف الاخر كان جبهة البوليساريو باعتبارها تمثل الشعب الصحراوي الذي يسكن في هذه المنطقة ، وهو يطالب بالاستقلال التام لهذه المنطقة وإعلان دولة مستقلة عن بقية الأطراف ، وكانت الجزائر داعمة لهذه الجبهة او المنظمة وتمدها بكل حاجاتها .

وأقرت المحكمة الدولية بان لا حق لا للمغرب ولا لموريتانيا في هذه الصحراء ، وانما تكون لأهلها وساكنيها ولهم الحق في تقرير المصير ، وترى الحكومة الجزائرية ان المملكة المغربية لها مطامع لأنشاء امبراطورية كبرى ، تمتد من طنجة الى طامبوتو ، والى سان لوي في السنغال، كما تضم جزءاً من الجزائر ومالي ، إضافة الى الصحراء الغربية والجمهورية الموريتانية، وحتى تصل الى مصب نهر السنغال[٢٧] .

ولقد تم غلق الحدود بين المغرب والجزائر في عام ١٩٩٤ ، حيث شهد المغرب اعتداءات إرهابية ضد منشئات سياحية في مراكش ، تورط فيها مغاربه وجزائريون وخلفت قتلى من السياح الاسبان .

ومن باب الاحتياط فرض المغرب التأشيرة على المهاجرين الجزائريين القادمين من أوربا والراغبين المرور عبر أراضيه الى الجزائر ، حيث لم تكن وسائل التنقل البحري متطورة، واعتبرت الجزائر القرار إهانة وتعسفا ، وكان ردها هو اغلاق الحدود البرية التي تستمر حتى الوقت الراهن ، وهكذا وبحلول عام ٢٠١٤ تكون قد مرت عشرون سنة على اغلاق الحدود البرية ، والتطور الوحيد الذي حصل هو الغاء التأشيرة ، هذا بعد اختيار رئيس جديد للجزائر هو عبد العزيز بو تفليقه وكذلك تولي العرش الملك محمد السادس بعد أبيه الحسن الثاني ، وكذلك الغى المغرب التأشيرة عام ٢٠٠٥ ،والجزائر قامت بذلك ٢٠٠٦ ، وتستمر الرحلات الجوية ، وفي المقابل تستمر الحدود البرية مغلقه ، ورغم طلب الملك محمد السادس لفتح الحدود في خطاباته الرسمية الموجهة الى الشعب المغربي ضمن نظرته لبناء المغرب العربي، وتؤكد الجزائر إن لها مطالب امنية بالدرجة الأولى يجب على المغرب الالتزام بها ، ومنها وقف مرور السلاح من المغرب الى الجماعات المسلحة .

وقامت المغرب والجزائر نحو التسلح ، فخصصت المغرب في الفترة بين ( ٢٠١٠ – ٢٠١١ ) اعتمادات مالية كبيرة لتسليح الجيش وتغطية نفقات شراء الأسلحة ، وكذلك الجزائر بلغت ميزانية القوات المسلحة عام ٢٠١٢ ما يناهز ( ٥٠ ) مليار درهم .

ولقد عاد الصراع التاريخي بين المغرب والجزائر لزعامة المنطقة المغاربية وغرس جذور سباق النفوذ الاستراتيجي في منطقة الصحراء الكبرى[٢٨].

**الاستراتيجية الموريتانية :**

لموريتانيا جدية في التعامل مع قضية الطوارق ومشكلتهم ومنها في شمال مالي في إقليم ازواد ، اذ قامت موريتانيا بعمل مباشر معلن للعمليات العسكرية وذلك لغرض ابعاد تجمع عناصر القاعدة عن الخطوط الحدودية مع موريتانيا ، كما بقيت الحكومة الحالية في نواكشوط تأخذ على النظام المخلوع في باماكو عدم جديته في محاربة الإرهاب ، وموريتانيا تربطها حدود تقدر بـ ( ٢٠٠٠ ) كم بدولة مالي تحتاج الى علاقات اكثر تضامنا ، ووحدة مع تلك الدولة[٢٩].

وأصبحت ازواد (الشمال المالي ) بؤرة من الجماعات المسلحة التي تبسط على تلك المناطق ، وادى هذا الموقف الى تبني الحكومة الموريتانية استراتيجية الحركات الانفصالية في الشمال تأطيرا وتمويلا في محاولة لخلق بديل عن الحكومة المركزية في باماكو ، يمكن الاعتماد عليها لاحقا لاحتواء القاعدة ، وطردها من الإقليم[٣٠].

وليس اذا من الصدف ان تكون نواكشوط هي المركز الأول لتواجد قادة الحركة الوطنية لتحرير ازواد ، والعاصمة السياسية المؤقتة لتحرير ازواد ، وان موريتانيا بدأت حساباتها وخشيتها من انضمام المتمردين الى الفصائل الجهادية وكذلك ما تخشاه من ان يتحول التأثير المتنامي لرعاياها في التنظيمات الجهادية الناشطة في دولة مالي الى نقطة استقطاب للشباب في العمق الداخل للنسيج العقائدي والسياسي في الدولة لما قد يكون له من انعكاس على الكثير من الأمور ، وليس اقلها من القفز على الدور التاريخي للإسلام الصوفي المنتشر ، وتجاوزه الى قراءات دخيلة تغذي بؤر التوتر والتجاذب داخل المؤسسة الدينية المحلية ، ومع احتمال تحول الدولة الى ملاذ امن للجماعات الجهادية في حال مهاجمتها من قبل القوى الإقليمية ، ولقد قلب الانهيار ، والهزيمة لمقاتل الحركة الوطنية لتحرير ازواد امام عناصر القاعدة كل الحسابات الموريتانية ، فبعد ان كانت من اشد المتحمسين للعمل العسكري ضد القاعدة وحلفائها أصبحت تناشد الأطراف لتقليب الحلول السياسية والدبلوماسية للخروج من المأزق[٣١].

والواقع ان القلق الموريتاني نابع أساسا من عدة عوامل أهمها الحضور الشعبي الكبير لعدد الموريتانيين المنخرطين في صفوف المنظمات الجهادية ، او على الأخص في كتيبة الملثمين ( الطوارق ).

بادرت الحكومة الموريتانية الى اغلاق الحدود مع دولة مالي منذ اندلاع المعارك فيها ، مكتفية بفتح نقاط محدودة لاستقبال النازحين من الشمال المالي الذي بلغ عددهم قرابة المليون لاجئ .

وعلى موريتانيا ان تستوعب وان تفهم الدور الاستراتيجي للعلاقات مع دولة مالي ، وان ورقة الشمال المالي ينبغي ان تكون جزءا من استراتيجية القوة الموريتانيا : فضلا عن ان شمال مالي أصبحت منطقة حرة للسلاح والفوضى ، والإرهاب ، وهو ما يعد ضرورة الجمع بين منطقتي القوة الجاهزة ، والفعل المؤمن بضرورة الحوار ، لتفادي انتقال عدوى الانفصال والفوضى لدولة موريتانيا[٣٢] .

**استراتيجية النيجر :**

يتميز تاريخ الطوارق بعد استقلال النيجر بسلسلة من الانتفاضات بسبب الإهمال والتهميش الذي تعرضوا له من قبل الحكومة المركزية ، هذا بالإضافة الى المظالم الناجمة عن الفشل في التنفيذ الكامل لاتفاقيات السلام ، وقد اهتزت النيجر على نحو مماثل من قبل الطوارق بفعل حركات التمرد في التسعينات وفي عام ٢٠٠٧ وكانت البلاد قد وقعت أيضا اتفاقية سلام مع الطوارق عام ١٩٩٥ .

وكان امال الطوارق المتمثلة بدمجهم سياسيا واجتماعيا وتحقيق التنمية الاقتصادية والمادية ، الا ان الظروف الجغرافية والديموغرافية والسياسية مختلفة تماما، وقال اندرو ليبوفتش الاستشاري والباحث في شؤون الساحل والصحراء الافريقية في مبادرة المجتمع المفتوح لغرب افريقيا في داكار ان (( الحكومة في النيجر تبذل مزيدا من الجهود كي تبدو على الأقل بانها تميل الى المصالحة . كما ان هناك المزيد من الجهود المركزة من قبل شمال النيجر لمحاولة التفاوض ))[٣٣] .

وصرح محمد أج أبو انجاي ، مدير الهيئة العليا لتعزيز السلام في النيجر ، انه على الرغم من ان اتفاقيات السلام مازالت بعيد عن حيز التنفيذ الكامل وان الظروف التي اشعلت الصراع الماضي ما تزال موجودة، الا ان الطوارق في النيجر مصممون على تحقيق السلام .

وان طوارق النيجر يختلف توزيعهم عن باقي الطوارق في دول أخرى، فهم تقريبا يتوزعون او ينتشرون في جميع انحاء البلاد وهو عمل ساعد على النزعة الوحدوية الصريحة ، وان طوارق النيجر غير مقيدين في منطقة واحدة ولذلك لا يمكن ان يكون هناك مطالب انفصالية كما في مالي.

فان حكومة النيجر تبدوا اكثر استعدادا ، وتنظيما من نظيرتها في مالي ، وذلك لاحتواء أي حراك داخلي مرتقب ، ولذلك لم تتردد نيامي لحظة في الانخراط في صف الدول المنادية بالتعجيل بإجراءات اللجوء للقوة العسكرية لدحر الانفصاليين الطوارق[٣٤] . والقضاء على القاعدة ، وفروعها ، ولتمرير ذلك التوجه قامت النيجر بتعبئة القدرات ، والجبهات كافة سواء في اطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، ام في اطار تنسيق دول الميدان ( الجزائر ، موريتانيا ، مالي ) ، فضلا عن المساعي المنفردة في الاطار الثنائي سواء مع فرنسا ، ام مع الولايات المتحدة الامريكية ، ام مع الاتحاد الأوربي[٣٥] .

**استراتيجية بوركينا فاسو:**

الطوارق في بوركينا فاسو حالهم حال الطوارق في الدول الافريقية الاخرى ، فهم يتمركزون في شمال البلاد ، واغلب مناطقهم يسودها الجفاف ، ذات المناخ الصحراوي .

علاقة الطوارق مع حكومة بوركينا فاسو كانت بين المد والجزر ، حيث الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الدولة بسبب الجفاف والتي تأثرت مساحات شاسعة من اراضي البلاد ، وشهد المزارعين انخفاض حصاد المواسم الزراعية ، وحصلت المجاعات وليدة الجفاف والتي حدثت بسبب قلة الامطار ، وظاهرة الاحتباس الحراري قد تطيل نوبات الجفاف وتفاقمها وخاصة في عام ٢٠١٠ م ، واودى بحياة الكثير ليس في بوركينا فاسو ولكن في دول النيجر وتشاد وشمال نيجريا ، وفي يوليو / تموز ٢٠١١ ضرب جفاف شديد منطقة القرن الافريقي ، مما أودى

بحياة الالاف من الصوماليين والدول المجاورة ، ومن الشريحة التي عانت هذا الجفاف هي قبائل الطوارق وذلك بسبب فقدانهم لماشيتهم .

ومن استراتيجية حكومة البلاد هي المباحثات مع قيادة الطوارق وممثلين عن الحركة الوطنية لتحرير ازواد( حركة تمرد طوارق مالي ) والذي اكدوا تصميمهم على العمل من اجل ان يتحقق السلام ومن اجل المصلحة العليا للبلاد وحدثت وساطات الى توقيع اتفاق تمهيدي في حزيران / ٢٠١٣ م ،لكن العلاقات توترت بين الطوارق وحكومة بوركينا فاسو بعد الاطاحة بالرئيس كامباوري ، وغادر معظم قادة الحركة الذين كانوا يقيمون في واغادوغو البلاد غداة الاطاحة بالرئيس السابق الذي اتهم من حكومات مالي بتوفير مأوى وحماية للإرهابين ، كما اشير لحركة تمرد الطوارق بأصابع الاتهام في دعم رموز نظام كومباوري لزعزعة استقرار بوركينا فاسو .

واكد اغ الشريف في مسعى لطمأنه واغادوغو ، نحن واعون بان الاستقرار والسلام في بوركينا فاسو يعني الاستقرار والسلام لدينا ايضاً.

**الاستنتاجات**

١- منطقة الصحراء والساحل الأفريقي من المناطق الشاسعة والواسعة ، ومن الصعوبة السيطرة عليها أمنياً ، ولهذا سهولة اختراقها من قبل الجماعات المسلحة والارهاب .

٢- إن كل دولة من دول الصحراء والساحل الأفريقي تريد ان تكون هي صاحبة القرار وسيدة المنطقة ، كما حصل التناحر بين الجزائر والمملكة المغربية حول البوليساريو، وحتى بين ليبيا والجزائر حول مسألة الطوارق

٣- هشاشة الدولة والفساد الإداري لإكثر دول منطقة الصحراء والساحل الأفريقي وعدم توفر مقومات الدولة القوية ، وخاصة في دولتي مالي والنيجر ، واللتان يتواجد فيها قبائل الطوارق ، والذين لم يحصلوا على حقوقهم ، مما حدا بهم ان يقوموا بثورات وعصيان ضد حكوماتهم

٤- النزاعات والمشاكل بين دول المنطقة ،أسبابه الأطماع من أجل التوسع على حساب قبائل هذه المناطق ،كما حدث بين الجزائر والمملكة المغربية حول الصحراء الغربية التي يقطنها البوليساريو.

٥- إن تردي الأوضاع في منطقة الصحراء والساحل الأفريقي ،سببها السلطات الحاكمة التي لم تراعي ظروف شعوبها ، مما اتيح عدم الاستقرار الداخلي للدولة وشجع القوى الاجنبية بالتدخل في شؤون هذه الدول.

**الخاتمة**

تعد أغلب شعوب دول منطقة الصحراء والساحل الأفريقي ، بانها شعوب فقيرة جداً ،تم تصنيفها بتقارير التنمية البشرية ،رغم وجود الثروات الهائلة ،فهناك علاقة سلبية بين وجود البترول والديموقراطية والتنمية ،فمعظم دول المنطقة تستخدم مداخيل هذه الثروات بصورة غير عقلانية، كان السبب الرئيس للأوضاع التي تعيشها هذه الدول من فقر وغياب الرعاية الصحية وزيادة البطالة ، وكما يحصل لقبائل الطوارق ،وما يمكن استخلاصه إن الثروات في دول منطقة الصحراء والساحل ،هي نقمة أكثر مما هي نعمة ، بالإضافة التدخلات الأجنبية في هذه المنطقة لها الدور الواضح لإشعال فتيل الأزمات .

اما فيما يخص التحديات الثقافية ، فتبرز في التركيبة الاجتماعية التي تهيمن على الدولة ، هي عملية التنوع الديني واللغوي و الاثني، فبوجود هذا التنوع في الأديان ،كالمسلمين والمسيحيين والديانات الأخرى وكذلك اختلاف اللغة ، كالعربية والفرنسية والطارقية ولغات اخرى ، وكذلك وجود الإثنيات من العرب والبربر والطوارق واقليات اخرى ، كلها ثقل على سياسة الدولة ،فعلى الدولة ان تكون عادلة والإيفاء مع شعوبها ،لأن العدل أساس الملك .


***Abstract***

***Regional Strategic Dimensions Of Tuareg Problem***


***M . D***
***Fitian Ali Mahdi ALtamimi***
***Dyala Unversity***
***Collage Of Education For Human Scinces***

***Prof. Dr***
***Abdalamer A.ALhyali***
***Dyala Unversity***
***Collage Of Education For Human Scinces***


***The Tuareg problem has its strategic dimensions where Tuareg spreads in a vast desert, and this minority suffers from marginalization and difficulty in social integration.***

***The Tuaregs are divided into five African countries: Libya, Algeria, Niger, Mali and Burkina Faso. Of these five countries, two countries have not paid attention to this group, and have not avenged their reprisals. They have not been given their rights, namely Mali and Niger, and their leaders and men have been incarcerated in prisons and detention centers. The state and the lack of the elements of the state integrated with the fragility of the state and administrative corruption and the absence of justice and frequent coups.***

***Each country in the region has its own interests in another, and it is difficult to understand the Algerian strategy in the region.***

***Algeria has worked on a preventive policy by providing the economic and social alternative for the Tuareg who are present on its territory, collecting them in the***

*villages and cities of the country and promoting their living, as well as their integration into political life. The Arab Islamic Front for the Opposition, and for the purpose of stopping the armed operations.*

*Libya has played the best mediator in the Tuareg dispute in Mali, considering Libya governed by multiple and heterogeneous relations with Tuareg leaders and their governments. The late former President Muammar Gaddafi had a statement on 1/9/1980 on the establishment of a Tartar state comprising all the Tuareg tribes dispersed between the coast desert and extended them a helping hand through development projects.*

*As for the Kingdom of Morocco, it used the Tuareg problem in managing its relations with Algeria, because of the dispute over Western desert.*

*Mortana feared that the rebels would join the jihadist factions active in the state of Mali to attract young people to ideological and political work inside the country.*

## الهوامش

(١) وحيد انعام غلام ، الموقع الجيوستراتيجي لتركيا واهميته للاتحاد الاوربي – دراسة للجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة ) جامعة ديالى ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، قسم الجغرافية ،٢٠١٥، ص٩ .

(٢) حنان لبدي ، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الامنية الاوربية في منطقة الساحل الافريقي ، رسالة ماجيستير (غير منشورة ) جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص٢١ .

(٣) حنان لبدي ، التحولات الدولية الراهنة وتاثيرها على الاستراتيجية الامنية الاوربية في منطقة الساحل الافريقي، مصدر سابق ، ص٢٣

(٤)عاطف قدادره ، رزاق باره يحذر من عسكرة الازمة والصراعات الاثنية في مالي ، مليون منطقة سلاح غير مراقبة في الساحل ، جريدة الخير ، العدد ٧٠٠٤ ، ٢٠١٣ ، ص٣.

(*) الانثروبولوجية ، يعني ( العرق ، الدين ) .

(5)Yonah Alexander , Special up date Reporte Terrism in North west and Central Africa , Fram 9 to the Arab Spring . The International Centre for Terrorism ( ICTS ) . January , 2012 , P19 .

(٦)حسين بوقاره ، مشكل الطارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي ، مجلة العالم الاستراتيجية العدد ( ٧ ) ، الجزائر ،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، نوفمبر ٢٠٠٨ ، ص٩ .

(٧) أنور أبو قرص ، الجزائر والصراع في مالي ، أوراق كارنيفي ، مؤسسة كارنيفي للسلام الدولي ( قسم المنشورات ) ، ٢٠١٢ ، ص١٣ على الرابط التالي : http://www.canegiEndowwent.org .(٨)

علي عشوي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٧ – ١٩٩٨ ، ص٩١-٩٣

(٩) عربي بومدين ، واقع الامن الإنساني في الساحل الافريقي دائرة على الامن الجزائري – مالي نموذجا ، جامعة وهدانه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، ص١٠٧ .

(١٠) حسام حمزة ، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ، رسالة ماجستير منشوره ، جامعة الحاج لخضر باتنه ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص٨٧ .

(١١) بوحنيه قوي ، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٢ ، ص٣.

(١٢) بشرى عبد الكاظم عبيد ، دولة مالي واثرها في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية ، جامعة بغداد ، كلية تربية للبنات ، اطروحةدكتوراه (غير منشوره) ٢٠١٥ ، ص٢٢٧ .

(١٣) السيد ولد أباه ، مثلث الخطر الاستراتيجي القادم ، مجلة الاتحاد ، العدد ( ١٨٩٩ ) ، ٢٠١١ ، ص١ .

(١٤) جميل مصعب محمود ، تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية ، دار مجد الادبي للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص٥٠ .

(*)الخمس : هي مدينة ساحلية تقع شرق طرابلس بحوالي ١٢٠كم سميت كذلك كونها تعتبر خامس ولاية ليبية .

(١٥) هاني رسلان : الحدود الجنوبية للوطن العربي ، السياسة الدولية ، عدد ( ١١٢ ) لبنان ( ١٩٩٣ ) ، ص٨٥-٨٧ .

(١٦) احمد شنه ، العاصفة الزرقاء : تفاصيل حرب مدمره انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية ، ط١ ، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص١٦٠ .

(١٧) وكالة انباء الجزيرة ، بروتوكول اتفاق بين مالي ومتمردي الطوارق لإنهاء العنف ، الجمعة ٢٠٠٨/٤/٤ .

(١٨) علي الانصاري ، صراع رعاية المفاوضات بين مالي والطوارق يسمى الخلاف الليبي الجزائري ،٢٠٠٩/١١/١٦ http\\www.amazighword.org

(١٩) وكالات انباء الجزيرة في ٢٠٠٨/٤/٣ .

(٢٠) فيدات منصور ، وساطة ليبية في اتفاق سلام جديد شمال مالي ٢٠٠٩/٤/١٩ ، http\\www,maghrebia.com 2009\04\09 newsbreif – 40 .

(٢١) جمال عرفه ، القذافي يعد زعماء قبائل مالي بالدعم في مواجهة القاعدة ٢٠٠٩/٩/٢٩ . http\www.maghrebia.com

(٢٢) طه موسى ، الدبلوماسية الجزائرية تتحرك لإعادة السلم مجددا الشمال مالي ، جريدة اليوم ، العدد ٥٤ ، ٢٠٠٨/١٢/٢٣ ، ص٧ .

(٢٣) كاهي مبروك ، منطقة الساحل الافريقي ، صراعات قديمة وتحديات جديدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص٨ .

(٢٤) ظريف شاكر ، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية ، التحديات والرهانات ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الحاج خضر– باتنه ، الجزائر ، ٢٠١٠، ص٥١ .

(٢٥) نبيل بويبه ، الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأم، ص١٤٢ . نية ، رسالة ماجستير ( منشوره ) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ٢٠٠٩ ، ص١٤٢ .

(*) البوليساريو : وهي تعني الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب ، وهما أسماء لمنطقتين في الصحراء الغربية .

(٢٦) بودح ساره ، الاستراتيجية الجزائرية في الاتفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة ( ٢٠١٠-٢٠١٢ ) ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ص٨ .

(٢٧) احمد علو ، ازمة الصحراء الغربية حرب افريقيا المنسية ، على الرابط http\\www.lebarmy.gov-lb. ، ٢٠١٥/٣/٣١ .

(٢٨) حسين محدولي ، مأساة المغرب والجزائر : عشرون سنة على حدود برية مغلقة ، على الرابط http\\www.algnds.com.uk . 2015\04\16

(٢٩) الحاج ولد إبراهيم ، ازمة شمال مالي ، انفجار الداخل وتداعيات الإقليم ، تقدير مركز الجزيرة للدراسات ، ١٢/ شباط / ٢٠١٢ ، ص٨ .

(٣٠) عبد الله مما دوباه ، افاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٩/آب / ٢٠١٢ ، ص٨ .

(٣١) عبد الله مما دوباه ، المصدر نفسه ، ص٩ .

(٣٢) بشرى عبد الكاظم عبيد ، دولة مالي واثرها في الاستراتيجية الإقليمية والدولية ، ص٢٣٠ .

(٣٣) شبكة الاخبار الإنسانية ايرين . ( NET ) http://www.irinnews.org\ar\ report

(٣٤) عبد الله ممادوباه ، افاق الوضع الأمني وسياسي في شمال مالي ، مصدر سابق، ص٩

(٣٥) السيد ولد اباه ، مثلث الخطر الاستراتيجي القادم ، مصدر سابق ، ص١